ملخص المنشور

بنك أفريقيا

إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 1 000 000 000 درهم من حيث المبلغ الأصلي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- هذه المذكرة الخاصة بالعملية،
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2024 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 يونيو 2025 تحت المرجع EN/EM/006/2025

	الشطر "A" (قابل للمراجعة كل 5 سنوات- غير مدرج)	الشطر "B" (قابل للمراجعة سنويا - غير مدرج)
الحد الأقصى	1 000 000 000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمة الاسمية الأحادية	100 000 درهم	
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	
سعر الفائدة الاسمي	**قابل للمراجعة كل 5سنوات،** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 5 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2025. تضاف إليه علاوة المخاطر	**قابل للمراجعة سنويا،** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2025. تضاف إليه علاوة المخاطر
علاوة المخاطر	ما بين 220 و 230 نقطة أساس	ما بين 210 و 220 نقطة أساس
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص	
الأجل	لأجل لا محدود (مع إمكانية تسديد مسبق بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع. والذي لا يمكن أن يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق لخمس سنوات كحد أدنى)	
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	

فترة الاكتتاب: من 20 يونيو 2025 إلى 24 يونيو 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية هذه

الهيئة المكلفة بالتوظيف	هيئة الاستشارة
BANK OF AFRICA BMCE GROUP	BMCE CAPITAL CONSEIL

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 13 يونيو 2025 تحت المرجع VI/EM/018/2025.

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

يتكون هذا الأخير من :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2024 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13يونيو 2025 تحت المرجع EN/EM/006/2025**
-

تنبيه

تهم تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل المنشور المكون من الوثائق التالية :

- **هذه المذكرة الخاصة بالعملية،**
- **الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2024 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 يونيو 2025 تحت المرجع EN/EM/006/2025**

يطلب من المستثمرين المحتملين الاطلاع على المعلومات المتضمنة في كافة الوثائق المذكورة آنفا قبل اتخاذ قرار المشاركة في العملية موضوع هذه المذكرة.

لا تقتضي تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل الموافقة على فرصة العملية ولا التحقق من المعلومات المقدمة. وإنما تم منحها بعد دراسة دقة وتناسق المعلومة الممنوحة في أفق العملية المقترحة على المستثمرين.

ويلفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمار في الأدوات المالية.

لا تصدر الهيئة المغربية لسوق الرساميل رأيها حول فرصة العملية المقدمة ولا على وضعية المصدر. ولا تشكل تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل ضمانة ضد المخاطر المرتبطة بالمصدر أو السندات المقترحة في إطار العملية موضوع هذا المنشور.

وهكذا، يجب على المستثمر التأكد قبل الاكتتاب من الفهم الجيد لطبيعة وخصائص السندات المعروضة، وكذا التحكم في تعرضه للمخاطر المرتبطة بهذه السندات.

لهذه الغاية، يطلب من المستثمر :

- **الاطلاع بعناية على كافة الوثائق والمعلومات المعروضة عليه، لاسيما تلك الواردة في قسم " عوامل المخاطر " المبين في هذه المذكرة للعملية وكذا الوثيقة المرجعية المذكورة مسبقا؛**
- **استشارة أي مهني مختص عند الحاجة في مجال الاستثمار في الأدوات المالية.**

لا يتوجه المنشور سابق الذكر للأشخاص التي لا تسمح القوانين المطبقة على مقر إقامتهم بالمشاركة في العملية المقترحة.

يرجى من الأشخاص الذين قد يوجد المنشور في حوزتهم التأكد واحترام القوانين التي يخضعون لها في مجال المشاركة في هذا الصنف من العمليات.

لن تقترح الهيئة المكلفة بالتوظيف الأدوات المالية، موضوع المنشور المذكور مسبقا إلا بشكل مطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في أي دولة تقدم فيها عرضا مماثلا.

لا تتحمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ولا BMCE Capital Conseil المسؤولية عند عدم احترام هذه القوانين أو الأنظمة من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا.

علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد .**

▪ القسم الأول : تقديم الاقتراض السندي التابعي لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

I. بنية العرض

يعتزم بنك أفريقيا إصدار 10 000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 000 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1 000 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم.
في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

II. أهداف العملية

يكمن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تنفيذ المسار المالي للبنك في أفق 2027 والتقيد بالمقتضيات التنظيمية ؛
- تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.

وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى1.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

تنبيه :

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعية و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعية السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعية لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا.

علاوة على ذلك، يشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا. كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- **ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.**
- **يتضمن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الخامس من هذا القسم**

1. خصائص الشطر A

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 20 يونيو 2025 إلى 24 يونيو 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	26 يونيو 2025
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات** بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 5 سنوات والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2025. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 17 يونيو 2025 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 17 يونيو 2025. وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعاين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 220 و 230 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسباني)
علاوة المخاطرة	**بين 220 و 230 نقطة أساس**
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل

تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم

نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات[1] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[2]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ

[1] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية
[2] II تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا

	خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛

	▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (رابعا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (خامسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في نونبر 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (سادسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2024 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 000 1 درهم
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 11 يونيو 2025 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 11 يونيو 2025 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة. وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري. علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة غير المستحقة بعد و المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2024 . ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 20 يونيو 2025 إلى 24 يونيو 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	26 يونيو 2025
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) والمحدد انطلاقا من منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2025 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 210 و 220 نقطة أساس . وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 17 يونيو 2025 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 17 يونيو 2025 . وبعد مرور التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (نسبة نقدية) المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 210 و 220 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.
طريقة حساب السعر المرجعي	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة

بين 210 و 220 نقطة أساس

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 يونيو من كل سنة.

سيتم إعلان معدل الفائدة الجديد، من قبل الجهة المصدرة للسندات، عن طريق موقعها الإلكتروني، قبل خمسة أيام عمل من تاريخ الذكرى.

الفوائد

سيتم دفع الفائدة سنويًا في تواريخ الذكرى لتاريخ الاستحقاق للقرض، وهي يوم 26 يونيو من كل عام. سيتم إجراء الدفع في نفس اليوم، أو في أول يوم عمل بعد 26 يونيو إذا كان غير يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لامحدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الاسمية × سعر الفائدة الاسمية × عدد الأيام الصحيح / 360].

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".

تسديد رأس المال

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

	إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته . لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند » امتصاص الخسائر « . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات . إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد. ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترداد وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها . في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .
امتصاص الخسائر	تخفض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطد. وتخفض قيمة السندات[3] بالميلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1[4]) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب) ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) . وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول

[3] من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

[4] تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1 و tier 1 ونسب الملاءة) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك

	CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة. وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة. في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية). في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

	إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الإسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعية لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة ولامحدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين : ▪ القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛ ▪ المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج. تأتي هذه السندات التابعية لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعية لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و (ثالثا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في دجنبر 2022 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (رابعا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 500 000 درهم و (خامسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في نونبر 2023 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 500 درهم و (سادسا) إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2024 بمبلغ إجمالي قدره 000 000 000 1 درهم
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 11 يونيو 2025 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعية لأجل لا محدود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. قرر المجلس الإداري بتاريخ 11 يونيو 2025 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 000 100 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة.

	وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري. علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة غير المستحقة بعد و المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين 2008 و 2024 . ويتعهد بنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي (في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، عدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعية لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - العنوان الأول - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد ، الرأسمال الواجب المتبقي.

.

V.المخاطر المتعلقة بالسندات التابعية

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعية

←مخاطر النسب :

يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل خمس سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

←مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

2. المخاطر الخاصة المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay- » off « المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تثمينها أمرا معقدا ؛

- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببند تابعية السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعية السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية لمدة محدودة وغير محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛
- المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الإسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط،
- الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .

إلى غاية 31 دجنبر 2024، توزعت النسب الاحترازية [5] لبنك أفريقيا على الشكل الآتي :

	أساس البنك	أساس موطد
نسبة CET1 (8% على الأقل)	**9,7%**	**9,5%**
نسبة Tier 1 (9% على الأقل)	**12,6%**	**11%**
نسبة الملاءة (12% على الأقل)	**15,1%**	**12,7%**

المصدر : بنك أفريقيا

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.

- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
  - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.

في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ بنك أفريقيا ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب .

[5] *تقدم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2023 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 يونيو 2025 تحت المرجع EN/EM/006/2025.*

- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
  - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
  - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

VI. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	الجمعة 13 يونيو 2025
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	الجمعة 13 يونيو 2025
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	الاثنين 16 يونيو 2025
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	الاثنين 16 يونيو 2025
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	الثلاثاء 17 يونيو 2025
6	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	الثلاثاء 17 يونيو 2025
7	فتح فترة الاكتتاب	الجمعة 20 يونيو 2025
8	إغلاق فترة الاكتتاب	الثلاثاء 24 يونيو 2025
9	تخصيص السندات	الثلاثاء 24 يونيو 2025
10	التسديد/ التسليم	الخميس 26 يونيو 2025
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	الجمعة 27 يونيو 2025

• القسم الثاني : معلومات حول المصدر بنك أفريقيا

I. معلومات عامة

اسم الشركة	بنك أفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bankofafrica.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	129 27 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 193-14-1الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى : ✦ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ✦ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ✦ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ✦ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 31 مارس 2025	330 863 157 2 درهم موزع على 333 786 215 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا
	باعتبار شكله القانوني، يخضع بنك أفريقيا للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه. بحكم نشاطه ، يخضع بنك أفريقيا لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي); باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم إصداراته للسندات وبرامج إصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك أفريقيا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في **3** يوليوز **2019** ؛
- القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛
- دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
- القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛

النظام الجبائي	قبل قانون المالية للسنة الميزانية 2023، كان بنك أفريقيا بصفته مؤسسة ائتمان يخضع للضريبة على الشركات في حدود 37%. في إطار استمرارية تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 القاضي بالإصلاح الضريبي، أحدث قانون المالية 2023 إصلاحا شاملا لنسب الضريبة على الشركات وفق منهجية تدريجية على أربع سنوات. بالنسبة لمؤسسات الائتمان، تبلغ نسبة الضريبة على الشركات 40% في أفق 2026. وهكذا، تبلغ نسبة الضريبة على الشركات المطبقة على بنك أفريقيا في مرحلة أولى 37,75% و 38,5% . كما يخضع بنك أفريقيا للضريبة على القيمة المضافة في حدود 10%.
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

BMCE CAPITAL CONSEIL

II. بنية مساهمي بنك أفريقيا

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 31 مارس 2025، يبلغ رأسمال بنك أفريقيا 330 863 157 2 درهم موزع على 333 786 215 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم محررة بالكامل، من نفس الفئة وتتمتع بنفس الحقوق.

الجدول 1 : بنية المساهمة إلى غاية 31 دجنبر 2024[6]

المساهمون	31/12/2024	
	عدد الأسهم	% رأس المال
كتلة التحكم	**76 614 183**	**35,51%**
الملكية الوطنية للتأمين	*59 137 729*	27,41%
مجموعة O Capital	*15 457 619*	7,16%
SFCM	*2 018 835*	0,94%
مساهمات قارة	**99 499 164**	**46,11%**
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	*52 991 909*	24,56%
صندوق الإيداع والتدبير	*17 534 537*	8,13%
BRITISH INTERNATIONAL INVESTMENT Group plc	*9 662 459*	4,48%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	*8 489 292*	3,93%
*MAMDA/MCMA/MAC***	*10 820 967*	5,01%
مساهمات أخرى	**39 672 986**	**18,39%**
مستخدمو بنك أفريقيا	*2 299 530*	1,07%
أسهم متداولة	*37 373 456*	17,32%
المجموع	**215 786 333**	100%

المصدر : بنك أفريقيا

يرتكز إعداد توزيع رأس المال على :
- وضعية المودع بنك أفريقيا بالنسبة للمساهمين المودعة سنداتهم لدى بنك أفريقيا
(*) بما في ذلك الأسهم المملوكة من طرف صناديق هيئات التوظيف المشترك للقيم المنقولة للملكية المغربية للتأمين (082 075 3**سهما**)
(**) تفاصيل مجموعة **MAC/MAMDA/MCMA**، وضعية مصرح بها من طرف المساهم :
MAMDA : لا شيء
MCMA : 163 551 1 **سهما**
MAC : 804 269 9 **سهما**

[6]بنية مساهمة غير متوفرة في تاريخ أقرب

2. المجلس الإداري

الجدول 3 : أعضاء المجلس الإداري (أبريل 2025)

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	تقديم	انقضاء مدة التعيين
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024 (*)
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد عز الدين جسوس	1994	في 31 يناير 2023، أخبرت الملكية المغربية للتأمين بنك أفريقيا بتغيير ممثلها الدائم في شخص السيد عز الدين جسوس.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024 (*)
البنك الفيدرالي كريدي ميتيال (المجموعة القابضة كريدي ميتيال / أليانس فيديرال) يمثله السيد لوسيان ميارا	2005	السيد لوسيان ميارا هو الممثل الدائم للبنك الفيدرالي كريدي ميتيال وهو مساهم في بنك أفريقيا. وقد قضى معظم مساره المهني في البنك الفيدرالي كريدي ميتيال	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد خالد سفير	2010	شغل صندوق الإيداع والتدبير منصبا في المجلس الإداري لبنك أفريقيا من سنة 1966 إلى 1997 ثم تم تعيينه من جديد من طرف الجمعية العامة العادية في 26 ماي 2010. السيد خالد سفير هو المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير منذ يوليوز 2022 المساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
مجموعة O CAPITAL يمثلها السيد هشام العمراني	2021	انبثقت مجموعة O CAPITAL عن عملية إدماج وضم فينانس كوم في 2021 من طرف المجموعة القابضة بنجلون امزيان. فينانس كوم كانت عضوا في المجلس الإداري للبنك من 2001 إلى 2021.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد عز الدين جسوس	2017	كان السيد عز الدين جسوس عضوا في المجلس الإداري بصفته الشخصية من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين قبل تعيين مجددا عضوا في المجلس الإداري في سنة 2017 بصفته الشخصية. وفي يناير 2023، تم تعيينه مجددا ممثلا دائما للملكية المغربية للتأمين.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028.
مجموعة British International Investment يمثلها السيد مارك بوجون	2019	السيد مارك بوجون هو عضو في المجلس الإداري لبنك أفريقيا، ممثلا لمجموعة British International Investment. وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة *Beaujean & Partners* منذ *2019* ومختص في *الاستشارة البنكية والمالية الاستراتيجية.*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2029

السيد محمد القباج	*2021*	عضو مجلس إداري مستقل وعضو سابق في المجلس الإداري للبنك بين 1997 و 2000	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نزهة الحرايشي	2021	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نغوزي إدوزيان	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيدة لورين كواسي أولسون	2023	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2028
السيدة جنان لغراري	2024	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2029
السيد عبدو بنسودة	2018	عضو بصفته الشخصية في المجلس الإداري ومسير في مجموعة *O Capital*، المساهم المرجعي لبنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2029
السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب	2004	متصرف مدير عام منتدب	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2027
السيدة مريم البوعزاوي	2021	عضو بصفتها الشخصية في المجلس الإداري ومتصرفة مديرة عامة لشركة *BMCE Capital Gestion*	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
مستشار لدى الرئاسة			
السيد برايان هندرسون			

المصدر : بنك أفريقيا

يحترم البنك المقتضيات القانونية في مجال معايير الاستقلالية كما هو منصوص عليه في دورية بنك المغرب رقم 5/W/2016 بتاريخ 10 يونيو 2016 وكيفيات تعيين أعضاء في المجلس الإداري أو أعضاء مستقلين ضمن جهاز الإدارة أو رقابة مؤسسات الائتمان.
ويضم المجلس الإداري لبنك أفريقيا 5 أعضاء مستقلين و 5 نساء 5 من ضمنهن 4 مستقلات ، محترما بالتالي ثلث أعضاء المجلس الذي ينادي به بنك المغرب.
(*) تجدر الإشارة إلى أن مدة انتداب أعضاء المجلس الإداري ، السيد الرئيس عثمان بنجلون و شركة الملكية المغربية للتأمين ستنتهي خلال الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية 2024 . وسيتم اقتراحها للتجديد لمدة 6 سنوات لتنتهي في الجمعية العامة العادية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2030. .

III. الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك أفريقيا (مارس 2025)

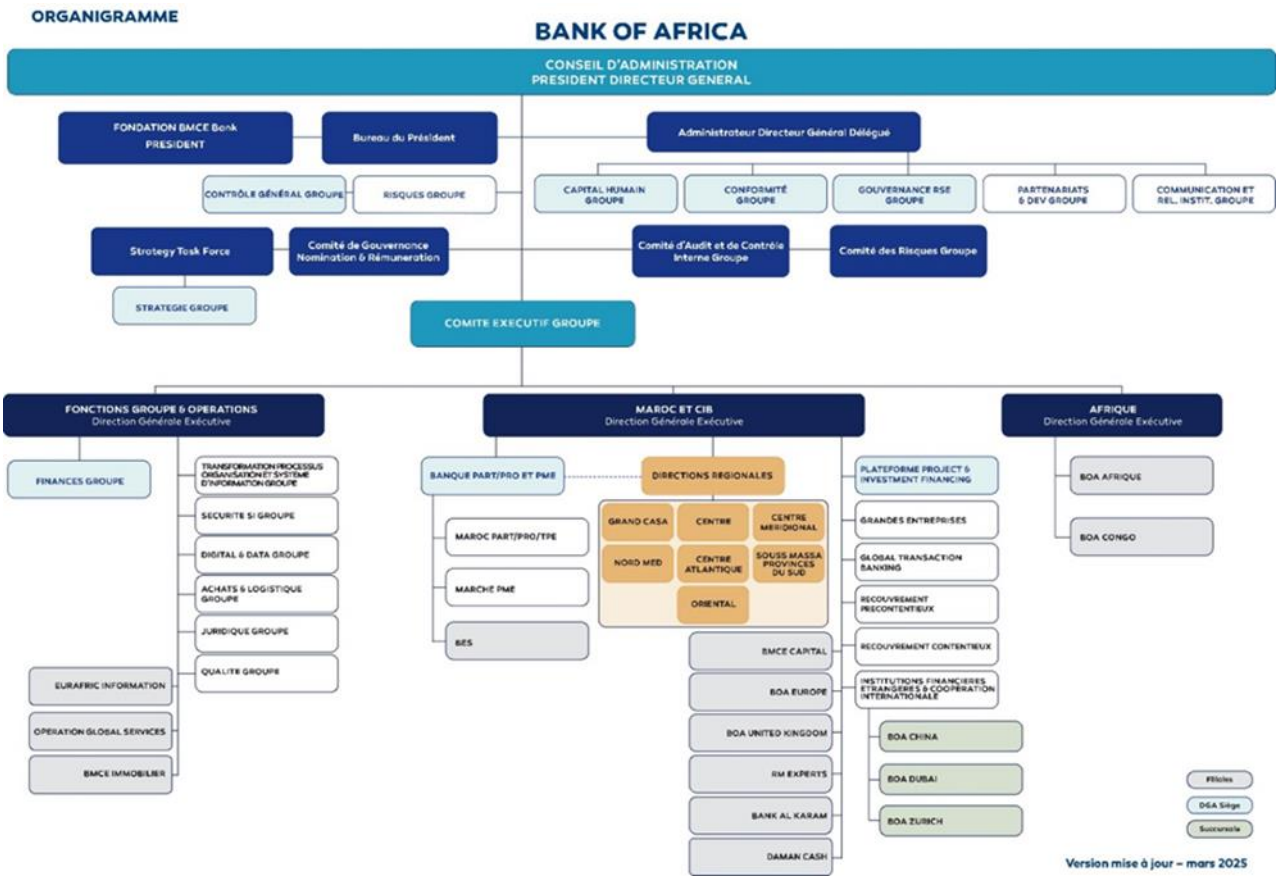

المصدر : بنك أفريقيا

IV. وصف النشاط

1. تطور القروض

خلال الفترة المدروسة، توزع تطور القروض حسب أنواع الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3: القروض حسب أنواع الزبناء (الصافية) في الفترة 2022 –2024

بملايين الدراهم	2022	2023	التطور	2024	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**30 627**	**30 013**	**-2,01%**	**29 239**	**-2,58%**
حقوق على الزبناء	**132 708**	**136 665**	**2,98%**	**150 143**	**9,86%**
قروض الخزينة	34 117	34 274	0,46%	33 660	-1,79%
قروض الاستهلاك	7 870	8 037	2,12%	8 412	4,66%
قروض للتجهيز	20 898	27 347	30,86%	33 531	22,61%
القروض العقارية	41 210	41 039	-0,42%	39 712	-3,23%
القروض الأخرى	20 238	17 287	-	25 947	50,09%
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	2 745	2 627	-4,32%	2 738	4,24%
فوائد مستحقة للاستلام	659	960	45,55%	1 030	7,28%
ديون معلقة الأداء	4 970	5 093	2,49%	5 113	0,39%
مجموع القروض	163 335	166 678	2,05%	179 382	7,62%

المصدر : بنك أفريقيا – نشاط مجمع [7]

إلى غاية متم 2023 ، سجل جاري القروض ارتفاعا بنسبة +2,05% ليصل إلى 166 678 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا لارتفاع قروض التجهيز بنسبة +30,86% لتصل إلى 27 347 مليون درهم والفوائد المستحقة للاستلام بنسبة +45,55% لتبلغ 960 مليون درهم، مقابل انخفاض القروض الأخرى بنسبة -14,58% لتصل إلى 17 287 مليون درهم والقروض العقارية بنسبة -0,42% لتصل إلى 41 039 مليون درهم. ومن جهتها، انخفضت الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة -2,01% لتصل إلى 30 013 مليون درهم. ويعود هذا التطور المسجل بين 2022 و 2023 أساسا لتعهدات مجموعة الصندوق المغربي للتقاعد التي بلغت 6,2 مليار درهم .

إلى غاية متم 2024 ، سجل جاري القروض ارتفاعا بنسبة +7,62% ليصل إلى 179 382 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا لارتفاع القروض على الزبناء بنسبة +9,86% de لتبلغ 150 143 مليون درهم، بيد أنه انخفض جراء تراجع الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يما يماثلها بنسبة -2,58% لتصل إلى 29 239 مليون درهم. وفي التفاصيل، سجلت القروض الأخرى ارتفاعا بنسبة +50,09% لتصل إلى 25 947 مليون درهم، على إثر الارتفاع المسجل على مستوى القيم المستلمة للحفظ، في الوقت الذي تطورت فيه قروض التجهيز بنسبة +22,61% لتصل إلى 33531 مليون درهم. في المقابل، تراجعت القروض العقارية وقروض التجهيز بنسبة -3,23% و -1,79% لتصل إلى 39 712 مليون درهم و 33 660 مليون درهم.

2. تطور ودائع الزبناء

يتوزع تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات في الفترة 2021 -2024 على الشكل التالي :

الجدول 4: تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات

بملايين الدراهم	2022	2023	التطور	2024	التطور

حسابات عند الطلب دائنة	101 005	106 549	5,49%	116 966	9,78%
حسابات الادخار	27 072	27 814	2,74%	27 651	-0,58%
ودائع لأجل	23 234	13 233	-43,05%	13 718	3,66%
حسابات دائنة أخرى	4 318	4 320	0,04%	4 614	6,80%
فوائد مستحقة للأداء	259	299	15,84%	265	-11,43%
مجموع ودائع الزبناء	**155 888**	**152 215**	**-2,36%**	**163 213**	**7,23%**

المصدر: بنك أفريقيا – نشاط مجمع

إلى غاية متم 2023، انخفضت ودائع الزبناء بنسبة -2,36% لتصل إلى 152 215 مليون درهم أساسا بفعل تراجع الودائع لأجل بنسبة -43,05% لتصل إلى 13 233، مقابل ارتفاع الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة +5,49%، لتصل إلى 106 549 مليون درهم وحسابات الادخار بنسبة +2,74% لتصل إلى 27 814 مليون درهم.

[7]تتضمن حسابات المقر المركزي وحسابات الوكالات الكائنة بالمغرب وحسابات الفروع والوكالات بالخارج (فروع في باريس وشنغهاي ووكالة طنجة المنطقة الحرة).

وبلغت الحسابات بدون مكافأة 103 مليار درهم مع متم 2023، أي بارتفاع 5.6%+ مقارنة مع متم 2022. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى : (i) تعزيز جاري حسابات الشيكات بنسبة 6%+ أي 4+ مليون درهم لتصل إلى 72 مليار درهم في متم 2023؛ و (ii) تطور جاري الحسابات الجارية بنسبة 4%+ أي 1,2+ مليار درهم بين 2022 و 2023.

أما الحسابات على الدفتر فتطورت بنسبة 2,7%+ لتصل إلى 27,8 مليار درهم مع متم 2023. فارتفعت حصة الحسابات على الدفتر في السوق بنسبة 0.14%+، منتقلة من 15,15% مع متم 2022 إلى 15,29% مع متم 2023.

وبلغت من جهتها الودائع لأجل 12 مليار درهم مع متم 2023 مقابل 18 مليار درهم مع متم 2022، في ظل ظرفية اتسمت بمراعاة المؤشرات الاحترازية للسيولة. وبلغت حصة السوق من حيث الودائع لأجل 9,40% في متم 2023 مقابل 13.69% في متم 2022.

وفي ظل ظرفية تتسم بارتفاع نسبة الفائدة الرئيسية، تتوجه مجموعة BOA صوب الرفع من أسس ودائعها بدون مكافأة في أفق احتواء الرفع من قيمة كلفة إعادة التمويل.

إلى غاية متم 2024، تطورت ودائع الزبناء بنسبة 7,23%+ لتصل إلى 163 213 مليون درهم أساسا بفعل تطور الحسابات الدائنة تحت الطلب بنسبة 9,78%+ لتصل إلى 116 966 مليون درهم وارتفاع الودائع لأجل بنسبة 3,66%+ لتصل إلى 13 718 مليون درهم ، وارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 6,80%+، لتصل إلى 4 614 مليون درهم ، مقابل انخفاض حسابات الادخار والفوائد المستحقة للأداء تواليا بنسبة 0,58%- لتصل إلى 27 651 مليون درهم وبنسبة 11,43%- لتصل إلى 265 مليون درهم.

▪ القسم الثالث : المعلومات المالية لبنك أفريقيا

I. الوضعية المالية الموطدة لبنك أفريقيا

1. تقديم حساب للنتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية لبنك أفريقيا بين سنتي 2022 و 2024 :

في ما يلي حساب النتيجة من 31 دجنبر 2022 إلى 31 دجنبر 2024 :

الجدول 5: تطور حسابات النتيجة في الفترة بين سنتي 2022 و 2024

بآلاف الدراهم	2022	2023	التطور	2024	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	*16 863 155*	*16 863 155*	*7,87%*	*19 374 050*	*14,89%*
فوائد وتكاليف مماثلة	*-4 940 870*	*-4 940 870*	*4,61%*	*-6 924 139*	*40,14%*
هامش الفوائد	***11 922 285***	***11 922 285***	***9,28%***	***12 449 911***	***4,43%***
عمولات محصلة	*4 323 156*	*4 323 156*	*32,19%*	*4 679 933*	*8,25%*
عمولات مدفوعة	*-1 026 342*	*-1 026 342*	*112,61%*	*-928 406*	*-9,54%*
هامش على العمولات	***3 296 814***	**3 296 814**	***18,27%***	**3 751 527**	***13,79%***
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية					
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*-172 119*	*-172 119*	*-158,29%*	*215 851*	*+225,41%*
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	*-281 121*	*-281 121*	*-239,80%*	*193 410*	*+168,80%*
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*109 002*	*109 002*	*15,73%*	*22 441*	*-79,41%*
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	*201 412*	*201 412*	*-2,46%*	*225 460*	*11,94%*
صافيالأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	-		-		
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	*201 412*	*201 412*	*-2,46%*	*225 460*	*11,94%*
صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع					
الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
العائد الصافي لأنشطة التأمين					
عائدات الأنشطة الأخرى	*1 073 630*	*1 073 630*	*6,56%*	*901 376*	*-16,04%*

تكاليف الأنشطة الأخرى	-697 614	-697 614	16,31%	-591 295	-15,24%
الناتج الصافي البنكي	***15 624 409***	***15 624 409***	***6,96%***	***16 952 830***	***8,50%***
التكاليف العامة للاستغلال	-7 318 762	-7 899 389	7,93%	-7 760 566	-1,76%
مخصصات لإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	-962 165	-900 256	-6,43%	-929 472	3,25%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	***7 343 481***	***8 153 185***	***11,03%***	***10 026 536***	***22,98%***
كلفة المخاطر	-2 646 347	-2 758 286	4,23%	-3 177 600	15,20%
نتيجة الاستغلال	***4 697 135***	***5 394 899***	***14,86%***	***6 848 936***	***26,95%***
الحصة ضمن نتائج المقاولات التابعة بطريقة حقوق الملكية	142 334	142 674	0,24%	141 150	-1,07%
أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	30 841	-22 340	-172,44%	-9 809	-56,09%
تغيرات قيم فوارق الشراء		0	-		
النتيجة قبل الضرائب	***4 870 310***	***5 515 232***	***13,24%***	***6 980 277***	***26,56%***
الضريبة على الأرباح	-1 330 135	-1 436 723	8,01%	-2 004 171	39,50%
النتيجة الصافية	***3 540 174***	***4 078 509***	***15,21%***	***4 976 106***	***22,01%***
النتيجة خارج المجموعة	1 235 561	1 416 350	14,63%	1 548 686	9,34%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**2 304 613**	**2 662 160**	***15,51%***	**3 427 420**	***28,75%***

2. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة 2022 - 2024

الأصول بآلاف الدراهم	2022	2023	التطور	2024	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	18 425 856	18 474 878	*0,27%*	21 190 824	*14,70%*
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-			
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	42 305 151	46 812 574	*10,65%*	58 960 670	*25,95%*
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 555 980	1 716 731	*10,33%*	1 720 743	*0,23%*
أدوات التغطية المشتقة					
الأصول المالية المتاحة للبيع					
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية					
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	553 274	477 287	*-13,73%*	713 984	*49,59%*
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	5 575 246	6 068 863	*8,85%*	6 949 970	*14,52%*
الأصول المملوكة لغاية الاستحقاق					
السندات بالتكلفة المهلكة	51 299 202	50 152 565	*-2,24%*	44 929 732	*-10,41%*
القروض والديون عل بمؤسسات الائتمان	26 324 021	25 409 242	*-3,48%*	35 151 660	*38,34%*

القروض والديون على الزبناء	209 469 232	212 196 303	*1,30%*	225 617 043	*6,32%*
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
استثمارات أنشطة التأمين					
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	1 290 422	1 098 772	*-14,85%*	1 406 755	*28,03%*
أصول - الضريبة المؤجلة	2 443 684	2 537 183	*3,83%*	2 610 179	*2,88%*
حسابات التسوية وأصول أخرى	8 377 263	7 822 343	*-6,62%*	8 395 221	*7,32%*
أصول غير جارية موجهة للتفويت					
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	1 215 549	967 149	*-20,44%*	1 008 702	*4,30%*
العقارات الاستثمارية	3 434 112	3 381 408	*-1,53%*	3 314 403	*-1,98%*
الأصول الثابتة الملموسة	8 560 774	8 642 451	*0,95%*	8 693 686	*0,59%*
الأصول الثابتة غير الملموسة	1 292 679	1 408 667	*8,97%*	1 597 149	*13,38%*
فوارق الامتلاك	1 032 114	1 018 097	*-1,36%*	1 018 097	*0,00%*
مجموع الأصول	**383 154 559**	**388 184 512**	***1,31%***	**423 278 818**	***9,04%***

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم بآلاف الدراهم	2022	2023	التطور	2024	التطور
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية					
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة					
- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة					
- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار					
أدوات التغطية المشتقة					
سندات المديونية المُصْدَرة	9 167 945	10 050 436	*9,63%*	11 723 938	*16,65%*
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	65 731 476	73 195 714	*11,36%*	80 247 308	*9,63%*
ديون تجاه الزبناء	246 179 646	238 681 080	*-3,05%*	257 627 725	*7,94%*
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة					
خصوم -الضريبة الجارية	1 551 727	1 440 385	*-7,18%*	2 036 293	*41,37%*
خصوم – الضريبة المؤجلة	1 179 479	1 166 946	*-1,06%*	1 226 720	*5,12%*
حسابات التسوية وخصوم أخرى	13 942 922	15 945 325	*14,36%*	19 579 349	*22,79%*
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت					
المخصصاتالاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين					
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	1 458 938	1 672 828	*14,66%*	1 876 793	*12,19%*
إعانات، صناديق عمومية مخصصة ،وصناديق خاصة للضمان					
ديون تابعية	12 100 668	12 137 981	*0,31%*	12 145 994	*0,07%*
مجموع الديون	**351 312 800**	**354 290 695**	*0,85%*	**386 464 120**	*9,08%*
رساميل ذاتية					
رأس المال واحتياطات مرتبطة	19 975 690	20 661 573	*3,43%*	21 375 867	*3,46%*

احتياطات موطدة	-	-			
- حصة المجموعة	2 253 001	2 680 849	*18,99%*	3 449 115	*28,66%*
- حصة الأقليات	4 878 592	5 217 456	*6,95%*	5 642 190	*8,14%*
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	-	-			
- حصة المجموعة	671 763	744 004	*10,75%*	877 045	*17,88%*
- حصة الأقليات	522 540	511 425	*-2,13%*	494 375	*-3,33%*
صافي الأرباح للسنة المالية	-	-			
- حصة المجموعة	2 304 613	2 662 160	*15,51%*	3 427 420	*28,75%*
- حصة الأقلية	1 235 561	1 416 350	*14,63%*	1 548 686	*9,34%*
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**31 841 759**	**33 893 817**	*6,44%*	**36 814 698**	*8,62%*
مجموع الخصوم	383 154 559	388 184 512	*1,31%*	423 278 818	*9,04%*

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

3. تقديم حساب النتيجة الموطد لبنك أفريقيا خلال الربع الأول 2025

حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	31/03/2025	31/03/2024	*التطور %*
فوائد وعائدات مماثلة	5 205 611	5 067 864	3%
فوائد وتكاليف مماثلة	- 1 658 572	-1 837 509	-10%
هامش الفوائد	**3 547 039**	**3 230 355**	**10%**
عمولات محصلة	1 170 569	1 142 066	2%
عمولات مدفوعة	- 205 367	-182 344	13%
هامش على العمولات	**965 201**	**959 722**	**1%**
صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية	-	0	
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	371 522	211 477	76%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات	*343 569*	183 660	87%
صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة	*27 953*	27 817	0%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	28 628	57 961	-51%
صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير			
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	*28 628*	57 961	-51%
الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			
الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			

الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة				
العائد الصافي لأنشطة التأمين				
عائدات الأنشطة الأخرى	193 494		137 482	41%
تكاليف الأنشطة الأخرى	138 039	-	-131 521	5%
الناتج الصافي البنكي	**4 967 845**		**4 465 476**	**11%**
التكاليف العامة للاستغلال	1 789 336	-	-1 810 103	-1%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	301 559	-	-276 898	9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**2 876 950**		2 378 475	**21%**
تكلفة المخاطرة	936 001	-	-932 323	0%
نتيجة الاستغلال	**1 940 948**		**1 446 152**	31%
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	38 802		38 650	0%
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	9 105		2 394	280%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء				
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**1 988 855**		**1 487 196**	**34%**
ضرائب على الأرباح	660 984	-	-398 531	66%
النتيجة الصافية من ضرائب الأنشطة الموقفة أو قيد التفويت				
النتيجة الصافية	**1 327 871**		**1 088 665**	**22%**
الأرباح خارج المجموعة	407 543		356 638	14%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**920 328**		**732 027**	**26%**

4. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا خلال الربع الأول من سنة 2025

الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	31/03/2025	31/12/2024	التطور %
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**16 602 722**	**21 190 824**	**-21,7%**
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	**-**	
- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	61 906 962	58 960 670	5,0%
- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 743 397	1 720 743	1,3%
أدوات التغطية المشتقة	-	**-**	
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-	**-**	
- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	813 839	713 984	14,0%
- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير	6 805 125	6 949 970	-2,1%
السندات بالتكلفة المهلكة	**44 158 900**	**44 929 732**	**-1,7%**
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	**29 126 591**	**35 151 660**	**-17,1%**

القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	229 524 104	225 617 043	1,7%
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-	
استثمارات أنشطة التأمين	-	-	
أصول -الضريبة المستحقة الدفع	1 588 338	1 406 755	12,9%
أصول - الضريبة المؤجلة	2 607 201	2 610 179	-0,1%
حسابات التسوية وأصول أخرى	8 072 679	8 395 221	-3,8%
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-	
مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	1 011 945	1 008 702	0,3%
العقارات الاستثمارية	3 308 990	3 314 403	-0,2%
الأصول الثابتة الملموسة	8 510 925	8 693 686	-2,1%
الأصول الثابتة غير الملموسة	1 676 347	1 597 149	5,0%
فارق الشراء	1 018 097	1 018 097	0,0%
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	418 476 163	423 278 818	-1,1%

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	31/03/2025	31/12/2024	التطور %
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية			
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة			
- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	-	-	
- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار	-	-	
أدوات التغطية المشتقة			
سندات المديونية المُصْدَرة	12 138 227	11 723 938	3,5%
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	74 901 365	80 247 308	-6,7%
ديون تجاه الزبناء	256 679 231	257 627 725	-0,4%
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-	
الضريبة الجارية خصوم	2 105 506	2 036 293	3,4%
الضريبة المؤجلة خصوم	1 214 381	1 226 720	-1,0%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	19 570 430	19 579 349	0,0%
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-	
المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين	-	-	
المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف	1 984 788	1 876 793	5,8%
إعانات، صناديق عمومية مخصصة ، وصناديق خاصة للضمان	-	-	
ديون تابعية	12 288 251	12 145 994	1,2%
مجموع الديون	380 882 179	386 464 120	-1,4%
رساميل ذاتية			
رأس المال واحتياطات مرتبطة	21 372 465	21 375 867	0,0%
احتياطات موطدة	-	-	
- حصة المجموعة	6 840 237	3 449 115	98,3%

- حصة الأقليات	6 768 930	5 642 190	20,0%
أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	-	-	
- حصة المجموعة	795 273	877 045	-9,3%
- حصة الأقليات	489 208	494 375	-1,0%
صافي الأرباح للسنة المالية	-	-	
- حصة المجموعة	920 328	3 427 420	-73,1%
- حصة الأقلية	407 543	1 548 686	-73,7%
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	**37 593 985**	**36 814 698**	**2,1%**
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**418 476 164**	**423 278 818**	**-1,1%**

المصدر : بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

II. الوضعية المالية لبنك أفريقيا ش.م

1. تقديم حساب النتيجة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية الربع الأول 2025

	31/03/2025	31/12/2024	%التطور
عائدات الاستغلال البنكي	**4 534 013**	**4 001 618**	**13,30%**
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان	140 874	193 470	-27,19%
فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء	1 721 519	1 686 571	2,07%
فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين	362 500	310 476	16,76%
وشهادات الصكوك (1)عائدات على سندات الملكية	345 431	362 080	-4,60%
عائدات على سندات مضاربة ومشاركة	0	-	
عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار	9 282	8 925	4,00%
عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة	0	-	
عمولات على تقديم الخدمة	416 375	351 169	18,57%
عائدات بنكية أخرى	1 538 033	1 088 927	41,24%
تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة	0	-	
تكاليف الاستغلال البنكي	**1 942 293**	**1 777 003**	**9,30%**
فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها	412 888	527 029	-21,66%
فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء	282 075	328 333	-14,09%
فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة	203 604	202 305	0,64%
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	0	-	
تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار	7 512	7 569	-0,75%
تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة	0	-	
تكاليف بنكية أخرى	1 036 215	711 767	45,58%

تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة	0	-	
الناتج الصافي البنكي	**2 591 720**	**2 224 616**	**16,50%**
عائدات الاستغلال غير البنكي	17 526	12 756	37,40%
تكاليف الاستغلال غير البنكي	3 782	3 650	3,61%
التكاليف العامة للاستغلال	**913 194**	**874 730**	**4,40%**
تكاليف المستخدمين	422 793	398 644	6,06%
ضرائب ورسوم	9 575	9 905	-3,33%
تكاليف خارجية	393 289	395 408	-0,54%
تكاليف عامة أخرى للاستغلال	60	79	-24,05%
مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	87 477	70 695	23,74%
مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	**712 928**	**617 804**	**15,40%**
مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	585 745	563 067	4,03%
خسائر على الديون غير القابلة للتحصيل	20 320	4 908	314,02%
مخصصات المؤونات الأخرى	106 863	49 830	114,46%
مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة	**94 140**	**54 509**	72,71%
مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء	77 413	50 676	52,76%
استرجاع على الديون المهلكة	16 726	3 833	336,38%
مسترجعات المؤن الأخرى	-	-	
النتيجة الجارية	**1 073 483**	**795 696**	**34,91%**
عائدات غير جارية	7 708	39 960	-80,71%
تكاليف غير جارية	41 868	82 118	-49,01%
النتيجة قبل الضرائب	**1 039 323**	**753 538**	**37,93%**
ضرائب على النتائج	306 016	165 530	**84,87%**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**733 307**	**588 008**	**24,71%**

2. تقديم الحصيلة السنوية لشركة بنك أفريقيا خلال الربع الأول من 2025

	31/03/2025	31/12/2024	التطور %
قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	**3 805 169**	**6 094 414**	**-37, 56%**
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**23 829 208**	**26 946 771**	**-11,57%**
تحت الطلب	5 952 066	8 124 129	-26,74%
لأجل	17 877 142	18 822 641	-5,02%
حقوق على الزبناء	**153 219 611**	**147 404 686**	**3,94%**
قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك	47 637 424	42 450 884	12,22%
قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز	35 979 492	34 074 735	5,59%
قروض وتمويلات تشاركية عقارية	39 649 378	39 814 816	-0,42%
قروض وتمويلات تشاركية أخرى	29 953 318	31 064 250	-3,58%

حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	**2 699 241**	**2 738 363**	**-1,43%**
سندات المعاملة والتوظيف	**62 625 283**	**59 868 143**	**4,61%**
سندات الخزينة وقيم مماثلة	42 357 263	40 411 234	4,82%
سندات الدين الأخرى	325 968	248 348	31,25%
سندات الملكية	19 942 053	19 208 562	3,82%
شهادات الصكوك	0	-	
أصول أخرى	**8 070 429**	**8 162 050**	**-1,12%**
سندات الاستثمار	**10 992 647**	**10 988 955**	**0,03%**
سندات الخزينة وقيم مماثلة	8 728 374	8 705 033	0,27%
سندات الدين الأخرى	2 264 272	2 283 922	-0,86%
شهادات الصكوك	0	-	
سندات المساهمة واستعمالات مماثلة	**13 841 736**	**13 661 852**	**1,32%**
مساهمة في مقاولات مرتبطة	10 742 014	10 747 084	-0,05%
سندات المساهمة الأخرى واستعمالات مماثلة	3 099 721	2 914 768	6,35%
سندات المضاربة والمشاركة	0	-	
حقوق ثانوية	**187 326**	**188 400**	**-0,57%**
ودائع الاستثمار الموظفة	**371865,072**	**251 550**	**47,83%**
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير	**409 479**	**363 298**	**12,71%**
أصول ثابتة ممنوحة للإجارة	**0**	**-**	
أصول ثابتة غير ملموسة	**1 035 147**	**981 947**	**5,42%**
أصول ثابتة ملموسة	**2 724 920**	**2 735 593**	**-0,39%**
مجموع الأصول	**283 812 060**	**280 386 021**	**1,22%**

الخصوم بآلاف الدراهم	31/03/2025	30/12/2024	التطور
بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	0	-	-
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	**59 425 257**	**59 087 344**	**0,57%**
تحت الطلب	4 461 890	5 745 853	-22,35%
لأجل	54 963 367	53 341 492	3,04%
ودائع الزبناء	**166 687 226**	**163 213 170**	**2,13%**
حسابات دائنة لأجل	122 867 844	116 980 318	5,03%
حسابات الادخار	27 723 781	27 765 858	-0,15%
ودائع لأجل	11 991 619	13 853 315	-13,44%
حسابات دائنة أخرى	4 103 982	4 613 680	-11,05%
ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية	0	-	
سندات الدين المصدرة	**7 170 089**	**7 888 099**	**-9,10%**
سندات الدين القابلة للتداول المصدرة	7 170 089	7 888 099	-9,10%

اقتراضات سندية مصدرة	0	-	
سندات الدين الأخرى المصدرة	0	-	
خصوم أخرى	**12 075 732**	**12 677 501**	**-4,75%**
مؤونات للمخاطر والتكاليف	**2 136 574**	**2 026 454**	**5,43%**
مؤونات مقننة	**77 597**	**85 305**	**-9,04%**
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	0	-	
ديون ثانوية	**12 288 251**	**12 145 994**	**1,17%**
ودائع الاستثمار المحصلة	0	-	
فوارق إعادة التقييم	0	-	
احتياطيات وعلاوات مرتبطة برأس المال	**19 214 604**	**19 218 005**	**-0,02%**
رأس المال	**2 157 863**	**2 157 863**	**0,00%**
(-)مساهمون. رأسمال غير مدفوع	0	-	
(-/+)مرحل من جديد	**89,27**	**89**	**0,30%**
(-/+)نتائج صافية للتخصيص	**1 845 471**	**-**	
(-/+)النتيجة الصافية للسنة المالية	**733 307**	**1 886 195**	**-61,12%**
مجموع الخصوم	**283 812 060**	**280 386 021**	**1,22%**

القسم الثالث : تقديم المخاطر

I. المخاطر المتعلقة بالمصدر بنك أفريقيا وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

بلغت القروض الموزعة الصافية (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) 260,8 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2024 مقابل 237,6 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2023.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء (قروض الزبناء) منسجما مع تطور القروض. وظلت الديون المتعثرة للمجموعة مستقرة مقارنة مع دجنبر 2023حيث انتقلت من 9,3% إلى 9,2%. وبلغت نسبت التغطية 68,5% إلى غاية متم يونيو 2024، بتحسن مقارنة مع متم 2023 (67,6%) .

وتعتبر محافظ هيئات بنك أفريقيا في معظمها مكونة من الشركات وتوفر ضمانات قوية، مما يفسر نسبة لتعثر الديون أقل من مستوى القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكامة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- اللجنة التنفيذية، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير مخاطر بنك أفريقيا، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر بنك أفريقيا . وتتأكد هذه اللجنة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة وتخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات للمخاطر داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة بنك أفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

الفئة		الصنف	التعريف
درجة الاستثمار	مخاطر محدودة	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
		2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
		3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع

		4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل
	مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
		6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
		7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
أقل من درجة الاستثمار	مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
		9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
	مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
		11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال

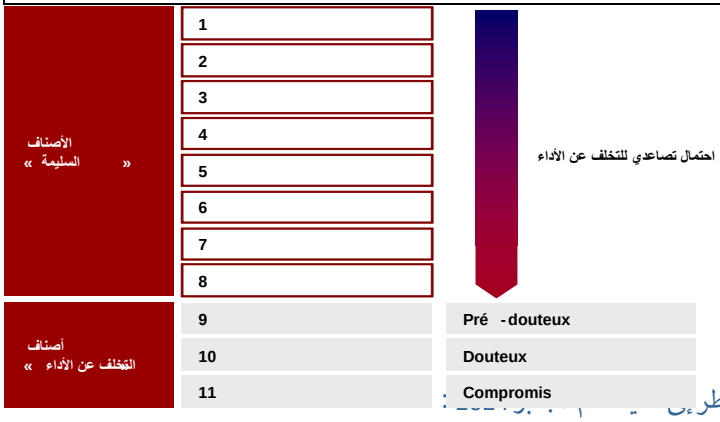

المصدر : بنك أفريقيا

1. في ما يلي توزيع التعهدات حسب أصناف المخاطر في [illegible] :

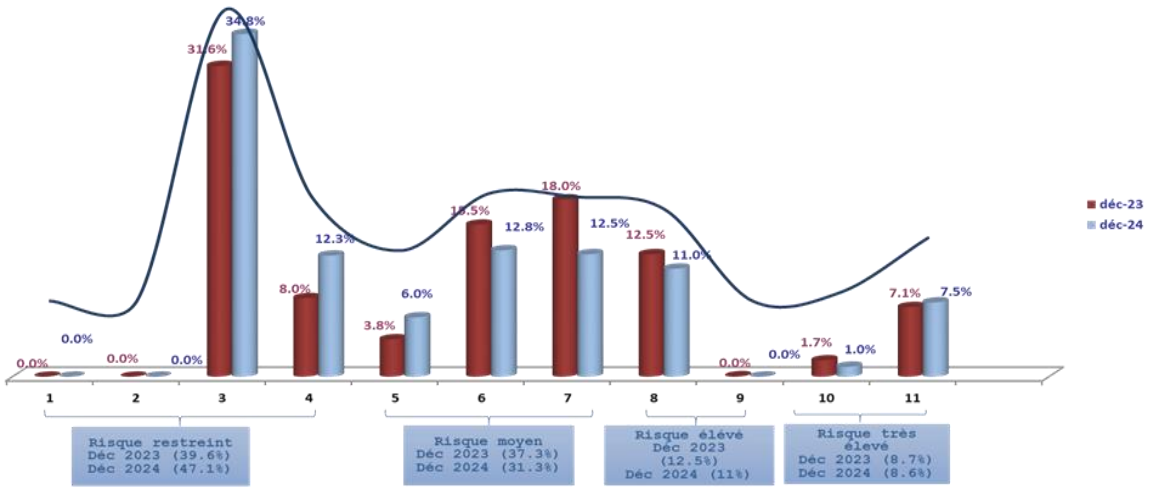

المصدر : بنك أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن الملفات المسجلة في لائحة الديون الحساسة ستشكل موضوع تتبع خاص و تسفر الديون المتعلقة بها على تغطية للمؤن للمخاطر العامة طبقا للقوانين التنظيمية.

2. مخاطر النسب والسيولة

1. تحليل مخاطر السيولة

تهدف استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر السيولة لتكييف بنية موارده بغية السماح للبنك بمواصلة توسيع نشاطه بكيفية متناسقة.

وتتجسد مخاطر السيولة بالنسبة للبنك من خلال تعذر الوفاء بالتزاماته، عندما يتعرض لاحتياجات غير متوقعة ولا يصير بإمكانه مواجهتها من خلال أصوله السائلة.

ويمكن أن ينجم هذا الاحتمال عن أسباب أخرى غير السيولة. على سبيل المثال خسائر مهمة قد تنتج عن تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء أو تطورات غير مواتية للسوق.

ويمكن لمصدرين رئيسيين أن يتسببا في مخاطر السيولة :

- عجز المؤسسة عن توفير الأموال اللازمة لمواجهة وضعيات غير متوقعة لأجل قصير، لا سيما سحب مكثف للودائع أو سحب أقصى للالتزامات خارج الحصيلة.
- عدم ارتباط الأصول والخصوم أو تمويل الأصول لأمد متوسط وطويل عبر خصوم قصيرة الأمد. ويعتبر مستوى السيولة مقبولا ما دام يتيح للبنك بتمويل تطوير أصوله ومواجهة التزاماته فور استحقاقها، مما يقي البنك من أزمة محتملة.

وهناك مؤشران يتيحان تقييم ملمح سيولة البنك :

- معامل السيولة LCR الذي يسجل 178% على أساس موطد إلى غاية 31 دجنبر 2024، أعلى من الحد التنظيمي البالغ 100% من طرف بنك المغرب.
- مستوى الفوارق التراكمية : تتيح تقنية الفوارق الدورية او التراكمية بالدراهم والعملات تقييم مستوى مخاطر السيولة المتحملة من طرف البنك على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وتمكن هذه التقنية من تقدير الاحتياجات الصافية لإعادة التمويل على مختلف الآفاق وحصر الكيفيات المواتية للتغطية.

وإلى غاية 31 دجنبر 2024 ، تبلغ الخصوم النقدية 275 39 مليون درهم لأجل يساوي19,7 يوما بينما تبلغ الأصول السائلة 606 37 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 99% من قيمة أصول السندات تتشكل من سندات الخزينة، مما يضمن سيولة شبه كلية. وتبلغ هذه الفئة من الأصول 404 37 مليون درهم.

2. تحليل مخاطر النسب

مخاطر نسب الفائدة هي المخاطر بأن يؤدي التطور المستقبلي لنسب الفائدة إلى تقليص الهوامش التوقعية للبنك.

ويؤثر تغير نسب الفائدة أيضا على القيمة المحينة للتدفقات المتوقعة. وترتبط درجة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بحساسية مختلف مكونات الحصيلة لتغير النسب.

ويمكن تقييم مخاطر النسب عبر مجموعة من محاكاة اختبارات الضغط، في إطار سيناريو لتغير النسب ب200 نقطة أساس كما أوصت بذلك لجنة بازل.

وتسهر استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة على ضمان استقرار النتائج ضد تقلبات نسب الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة وتحسين القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

ويمكن أن يكون لتغير نسب الفائدة تداعيات وخيمة على هامش فائدة البنك وبالتالي التسبب في انحرافات كبيرة مقارنة مع المخطط الأولي.

وبغية تحييد مخاطر الانحراف، يوجه قسم تدبير الأصول والخصوم بشكل منتظم استراتيجية البنك عبر تحديد قواعد ارتباط الاستعمالات بموارد من نفس الطبيعة، ومن خلال تحديد عتبة قصوى للسماح بانحراف هامش الفائدة مقارنة مع الهامش الصافي للفائدة التوقعية.

وتمكن تقنية الفوارق الدورية أو التراكمية بالدراهم والعملات من تقييم مستوى مخاطر النسب التي يتحملها البنك على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

وتتيح هذه التقنية تقدير فوارق الارتباط بين الأصول والخصوم على مختلف الآفاق بغية تحديد الكيفيات المناسبة للتغطية.

وتتكون الأصول أساسا من السندات والمشكلة من سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض.

حساسية قيمة المحفظة البنكية

تتم محاكاة اختبارات الضغط بغية تقييم تأثير تغير النسب على هامش الفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية . وإلى غاية متم دجنبر 2024، من خلال استبعاد محفظة التداول، يقدر تأثير تغير نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة ب 0.230+ مليار درهم أي 5.12%+ من MNI التوقعية (و 0.236- مليار درهم بالنسبة لتغير النسب ب -200 نقطة أساس، أي 5.25%- من MNI التوقعية) . ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية مع استبعاد محفظة التداول لمواجهة أزمة نسب ب 200 نقطة أساس ب 1.178 مليار درهم، أي 8.47%من الأموال الذاتية الأساسية.

محفظة السندات

تقدم محفظة السندات أجلا متوسطا يبلغ 3.84 سنة وحساسية متوسطة قدرها 3.72. ويبلغ جاريها من حيث قيمة السوق 29.097 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +50 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 541 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +100 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 1 082 مليون درهم.

ويبين طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية على مختلف فئات الأوراق وبالتالي اختيار توقع مخاطر النسب على مختلف فئات الآجال.

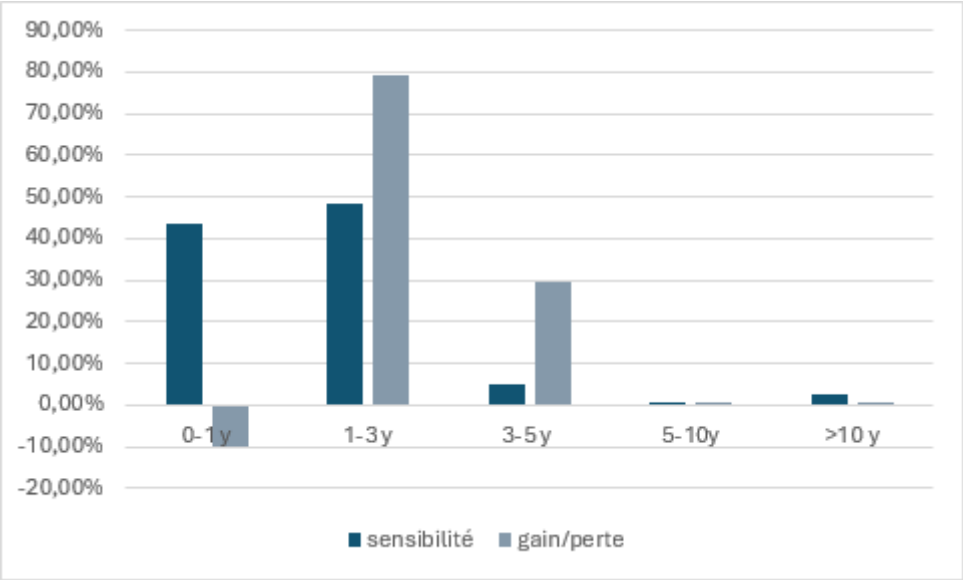

3. مخاطر الصرف

الجدول 1 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية الصافية الطويلة *	الوضعية الصافية القصيرة *	%من الأموال الذاتية
EUR	12 547	-	0.05%
LYD	8	-	0.00%
QAR	1 492	-	0.01%
BHD	80	-	0.00%
SEK	2 881	-	0.01%
CHF	-	22 498	0.10%
TND	2 725	-	0.01%
CAD	3 431	-	0.01%
DZD	292	-	0.00%
KWD	-	143 041	0.62%
SAR	6 942	-	0.03%
AED	6	-	0.00%
JPY	-	674	0.00%
DKK	-	188	0.00%
NOK	2 300	-	0.01%
USD	-	57 221	0.25%
GBP	11 480	-	0.05%

المصدر : بنك أفريقيا (*) أصول –خصوم بنفس العملة + /- تعهدات صافية لأجل +/- دلتا الخيارات – بيانات إلى غاية 31 دجنبر 2023

مجموع وضعيات الصرف الصافية :

- بالنسبة للوضعيات الطويلة : 44 مليون درهم ، أي 0.2% من الأموال الذاتية الصافية
- بالنسبة للوضعيات القصيرة : 224 مليون درهم، أي 1% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن بنك أفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

4. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف الشركات التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي في النهاية على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 2 : نسبة الملاءة إلى غاية *31* دجنبر 2023 (بازل *III*) على أساس موطد

	الأصول المرجحة (ملايين الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	260 599
مخاطر السوق المرجحة	10 346
مخاطر التشغيل المرجحة	30 638
مجموع الأصول المرجحة	**301 583**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 3 : نسبة الأموال من المستوى الأول

	المبلغ بملايين الدراهم
الأموال الذاتية من المستوى الأول	**33 288**
مجموع الأصول المرجحة	**301 583**
نسبة الأموال من المستوى الأول	**11.0%**

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 4: المعامل الأدنى للملاءة

	المبلغ بملايين الدراهم
الأموال الذاتية الأساسية	**28 788**
الأموال الذاتية المقبولة	**38 170**
مجموع الأصول المرجحة	**301 583**

المعامل الأدنى للملاءة	**12.7%**

المصدر : بنك أفريقيا

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

ويعرف المعامل الأدنى للملاءة بالنسبة الدنيا 12% بين من جهة مجموع الأموال الذاتية من المستوى 2 ومن جهة أخرى مجموع مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة.

وبلغت هذه النسبة 12,7% على أساس موطد إلى غاية متم دجنبر2024 .

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب هو مسار لتقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية. ويهدف هذا الأخير لضمان دائم لتناسق بين الأموال الذاتية ومجموعة من المخاطر الملحوظة للبنك.

ويعتبر التقييم الداخلي لكفاية رأس المال عنصرا أساسيا لمنظومة تدبير المخاطر وينظم حول 7 عناصر :

(i) تصنيف المخاطر و (ii) تقبل المخاطر و (iii) التقدير الكمي للرأسمال الاقتصادي و (iv) الحكامة وسياسات المخاطر و (v) تدبير رأس المال و (vi) تدابير الحدود و (vii) تدابير اختبارات الضغط.

وتم تجسيد وضع تقبل المخاطر من خلال إدراج مرجعين إطار وهما :

- إطار تقبل المخاطر الذي يصف مخطط الحكامة والتنظيم ومسار تعريف ووضع تقبل المخاطر داخل البنك.
- تصريح تقبل المخاطر الذي يحدد بانسجام مع المخطط الاستراتيجي لتنمية المجموعة أبعاد تقبل المخاطر التي تعكس مستوى مخاطر البنك.

وتجسد هذه الأبعاد من خلال مؤشرات كمية يتم تحديد عتبات لها .

ويستخدم البنك نماذج للتحديد الكمي للرأسمال الاقتصادي الذي يغطي مخاطر الدعامة 1 (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل) ومخاطر الدعامة 2 التي تحيط بها (مخاطر التركيز، المخاطر البنيوية للنسب، مخاطر الدول، مخاطر عدم المطابقة، مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر المناخية، مخاطر السمعة، المخاطر السيبرانية، مخاطر السيولة، المخاطر البنيوية للصرف والمخاطر الاستراتيجية.

- تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خارج مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

لا يفرض بنك المغرب أي نموذج لحساب عناصر زيادة رأس المال ويترك العناية للبنوك لتطوير منهجيتها الخاصة للحساب الداخلي.
لهذا الغرض، يقوم البنك بتقييم رأسماله الاقتصادي على أساس موطد وعلى أساس فردي انسجاما مع تصنيف المخاطر وإطار تقبل المخاطر وتدابير الحدود واختبارات الضغط.
وتسفر نتائج أشغال التقدير الكمي للرأسمال الاقتصادي بأن الأموال الذاتية من المستوى الأول تغطي المخاطر التي تحيط بالمجموعة على مستوى الدعامتين 1 و 2 على أساس فردي وموطد,

الجدول 5: المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردي	2024	يونيو 25	2025	يونيو 26

الأموال الذاتية الأساسية	15 048	15 618	15 182	15 581
الأموال الذاتية من المستوى 1	19 548	20 118	19 682	20 081
الأموال الذاتية	23 370	24 610	23 840	25 102
الأصول المرجحة	154 623	159 389	163 777	165 707
نسبة CET 1	9.7%	9.8%	9.3%	9.4%
نسبةTier I	12.6%	12.6%	12.0%	12.1%
نسبة الملاءة	15.1%	15.4%	14.6%	15.1%

موطد	2024	يونيو 25	2025	يونيو 26
الأموال الذاتية الأساسية	28 788	30 613	31 543	33 127
الأموال الذاتية من المستوى 1	33 288	35 113	36 043	37 627
الأموال الذاتية	38 170	40 664	41 263	43 710
الأصول المرجحة	301 582	313 651	320 920	326 503
نسبة CET 1	9.5%	9.8%	9.8%	10.1%
نسبةTier I	11.0%	11.2%	11.2%	11.5%
نسبة الملاءة	12.7%	13.0%	12.9%	13.4%

المصدر: بنك أفريقيا

تظل النسب التوقعية لبنك أفريقيا على أساس فردي وموطد أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0%على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى 1 و12% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.
بغية التقيد بالقوانين الأوروبية المعتمدة في فرنسا، شرع بنك أفريقيا في عملية لإعادة الشراء حصة المجموعة القابضة BOA Holding Luxembourg في رأسمال BOA France من طرف بنك أفريقيا، الذي صادق عليه المجلس الإداري للبنك والذي حصل على موافقة بنك المغرب. وسيسمح إتمام العملية الجاري به العمل لدى السلطات الأوروبية بالرفع من تقنين محتمل لمجموعة BOA Holding Luxembourg التي ستخضع فقط لقوانين الشركات في لوكسومبورغ.

5. مخاطر التشغيل :

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم التوافق والاختلال الحاصل في المساطر والوسائل البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية من شأنها التأثير على حسن سير النشاط.

وتهدف منظومة تدبير مخاطر التشغيل للإجابة عن هدف ثلاثي :

- تحديد مخاطر التشغيل وتحليلها وتقييمها ؛
- تقييم المراقبات الداخلية ؛
- تتبع مخاطر التشغيل عبر مؤشرات الإنذار
- التحكم في مخاطر التشغيل عبر وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

وتتم مراجعة منظومة تدبير المخاطر ومراقبتها بشكل منتظم، مما يتيح تحسنا مستمرا لهذه المنظومة.

ويمكن تحليل مخاطر التشغيل وتصنيفها وترتيبها وفق أهم المحاور التالية : الأسباب، النتائج من حيث التأثير المالي وغيره، التنقيط، الوصف ومستوى التحكم والتي يتم تصنيفها حسب نوع الأحداث المنصوص عليها من طرف لجنة بازل.

ويتم بشكل منتظم تبليغ التعرضات لمخاطر التشغيل والخسائر الناتجة لإدارة الوحدة المعنية والإدارة العامة والمجلس الإداري. ويتم توثيق نظام التدبير بشكل صحيح، مما يتيح ضمان احترام مجموعة من عمليات المراقبة والمساطر الداخلية والتدابير التصحيحية في حالة عدم المطابقة. ويطلب من المدققين الداخليين او الخارجيين القيام بفحص دوري لعمليات التدبير وأنظمة قياس مخاطر التشغيل. وتهم هذه الفحوصات أنشطة الوحدات والوظيفة المستقلة لتدبير مخاطر التشغيل. ويتم إضفاء الطابع الآلي بشكل كامل على تدبير مخاطر التشغيل في مجموعة بنك أفريقيا من خلال أداة خاصة تسمى "MEGA HOPEX ". وهكذا، فإن جمع حوادث المخاطر وخارطة مخاطر التشغيل والمؤشرات الأساسية للمخاطر تتم إدارتها اليوم من خلال هذه الأداة التي تم تفعيلها على مستوى البنك وشركاته التابعة في المغرب وأوروبا.

وتغطي خارطة مخاطر التشغيل المتعلقة بأنشطة المجموعة المخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات. وتم تحديد التعرض المتعلق بنقص إدماج نظم معلومات المجموعة. وتم التكفل بهذه المخاطر على نحو جيد في إطار مشروع " Convergence SI- ".

من هذا المنظور، وعلى غرار مختلف المشاريع الرامية لهيكلة وإدماج وظيفة المخاطر، لاسيما برنامج " Convergence " ، من خلال كافة مكوناته، تود المجموعة مواصلة هذه الدينامية عبر توسيع تدبيري مخطط تقويم ازمة داخلية و التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى الشركات التابعة النظامية خصوصا وأنها باتت لبعضها متطلبا تنظيميا.

تدابير مخاطر الائتمان

على غرار مختلف المشاريع التي تروم تدعيم هيكلة وإدراج وظيفة المخاطر، تواصل المجموعة هذه الدينامية بعج تفعيل التدابير المتعلقة بالمنهجية الداخلية لتقييم كفاية الأموال الذاتية والمخطط الوقائي للتقويم عل مستوى الشركات التابعة النظامية في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا و BOA الطوغو. وتواصل البنيات المركزية لمجموعة BOA أشغال التعميم على مستوى الشركات التابعة المتبقية. وفي إطار صيانة التدابير الموضوعة، تم تنظيم دورات تكوينية حول الأدوات والنماذج المستعملة لفائدة فرق تدبير المخاطر والبنية المرزية لمجموعة BOA .

من ناحية أخرى، تم ضمان مواكبة مقربة وتتبع منتظم لمستوى تطور التنفيذ من طرف الفرق المركزية التي تسهر على التحسين المستمر للتقارير الصادرة عن الشركات التابعة.

ويتم دراسة تقبل الشركات التابعة للمخاطر على مستوى لجان التدقيق والمخاطر.

والتزم بنك أفريقيا باحترام القوانين الدولية في مجال الشفافية الضريبية لاسيما القانون الأمريكي FATCA. وحدد قطب مطابقة المجموعة تدابير للامتثال لصلاحيات هذا القانون من خلال تحديد هوية ومواكبة الزبناء « US Person » في تحقيق المناهج المتعلقة بهذا القانون والتقارير المطلوبة من طرف السلطات الأمريكية. وفي 2022 ، نفذ بنك أفريقيا سلسلة من التدابير توجت بالحصول على اعتماد تدابير المطابقة FATCA مع الحصول على وضع " مطابق " بدون أي " حادث للتخلف عن الأداء " (اعتماد بدون تحفظ) . وتم عرض تقارير كافة الشركات التابعة المستوفية لشروط تصريح FATCA بنجاح مع متم يونيو 2022 برسم السنة المالية 2021.

يستجيب مخطط الاستمرارية لأهمية متزايدة بفعل خفض آثار توقف الأنشطة، بفعل الترابط الموجود بينها والموارد التي تعتمد عليها، لا سيما البشرية منها والمعلوماتية أو اللوجيستيكية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من التدابير والمساطر التي تروم ضمان، وفق سيناريوهات أزمة مختلفة بما في ذلك لمواجهة أزمات قصوى، والحفاظ، عند الاقتضاء بشكل مؤقت حسب أسلوب تدريجي، لتقديم الخدمات الأساسية للبنك ومن تم الاستئناف المخطط للأنشطة.

ويتم وضع تنظيم للإنجاد فبشكل متزامن مع أماكن وأنظمة التراجع البديلة. وهناك مشروع خاص قيد الإنجاز على مستوى المجموعة يعطي الأولوية لمخططات تفادي الحوادث.

وفيما يلي المبادئ الاستراتيجية الأفقية لاستمرارية الأنشطة :

- لبنك افريقيا مسؤولية اجتماعية تتمثل في تمكين زبنائه من التوفر على السيولات المودعة لديه. ويمكن لعدم احترام هذا الواجب في زمن الأزمة أن يؤثر على النظام العام. وبالتالي فهذا المبدأ يكتسي أهمية أكبر.

- يجب على بنك أفريقيا ضمان التزاماته تجاه نظام المقاصة البنكية في القطاع المغربي ؛
- يعتزم بنك أفريقيا إعطاء الأولوية لاحترام الالتزامات القانونية والتعاقدية المتعلقة بمجالات القروض والتعهدات التي أبرمها، قبل اتخاذ تعهدات اخرى ؛
- يعتزم بنك أفريقيا الإبقاء على مصداقيته الدولية وضمان تعهداته تجاه البنوك المراسلة الأجنبية ؛

✓ تعطى الأولوية لزبناء مجموعة بنك أفريقيا مقارنة مع المستفيدين الآخرين من خدماته ؛
✓ تراعى الخدمات في إنجازها « Front to Back » مثلا من الوكالة إلى غاية إدراجها المحاسبي .

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

يتم رفع العوارض التي تمثل مخاطر التشغيل عبر أداة MEGA HOPEX. وتستخدم هذه الأداة من طرف المراسلين والمنسقين المعينين على مستوى مختلف هيئات البنك والشركات التابعة التي تم فيها وضع الاداة للتصريح بعوارض مخاطر التشغيل أولا بأول.

6. المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال

إلى غاية متم دجنبر 2024 ، يتوفر البنك على أصول خارج الاستغلال مكتسبة عن طريق الوفاء العيني بقيمة صافية محاسبية تصل إلى 4,4 مليار درهم. ويتم تسجيل هذه الأصول في ركن " الأصول الأخرى " للحصيلة البنكية، أو ضمن الشركات التابعة ذات التوجه العقاري.

وقام بنك أفريقيا في المغرب بتشاور مع مراقبي الحسابات بتشكيل تدريجي منذ 2021 لمخصص احتياطي إجمالي قدره 500 مليون درهم.

وبفضل هذا الجهد التمويني، تمكن البنك من الامتثال للقوانين المحاسبية والاحترازية تجاه بنك المغرب، عبر تكييف المخصصات الاحتياطية مع قيم الخبرة المعدة من طرف خبراء معينين من طرف البنك المركزي.

ومكنت هذه الوضعية من تطوير معاينة مراقبي الحسابات لتهم سوى ملك وحيد بقيمة مليار درهم، والذي شكل موضوع جهد تمويني مع مراعاة الخبرات الميدانية للخبراء المعتمدين.

ومن باب الاحتراز، يوصي مراقبو الحسابات بجهد التموين الإضافي لمراعاة آجال التصريف على الرغم من كون التقييم الحالي لهذه الأصول مطابق لهذه الخبرة.

يتم تتبع هذه النقطة بشكل منتظم من طرف الفريق المسير للمجموعة ومراقبي الحسابات في إطار برنامج شامل لتصريف الأصول العقارية خارج الاستغلال.

وعليه يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر عدم إنجاز عمليات البيع المذكورة لهذه الأصول الثابتة أو لخسائر في البيع. في هذا الصدد، تبلغ القيمة المحاسبية الصافية للأصول العقارية خارج الاستغلال لبنك أفريقيا 5 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2023. ويتضمن مبلغ 5 مليار الأصول المحتسبة على مستوى ركن الأصول الأخرى للبنك والأصول الموطنة في الشركات العقارية التابعة للمجموعة .

وفي مجال الأموال الذاتية التنظيمية وترجيح المخاطر RWA ، حدد بنك المغرب إطارا حازما لمعالجة عمليات الوفاء بمقابل والبيع. فقد نصت الدورية رقم 26/G/2006 على وجوب تقيد مؤسسات الائتمان بتطبيق الترجيحات المختلفة حسب مدة امتلاك العقار المسجل في حصيلة البنك: 100% لمدة تقل عن 24 شهرا، 200 % بين 24 و 48 شهرا و إلى غاية 250% لمدة تفوق 48 شهرا.

7. مخاطر الدول :

يقصد بمخاطر الدول إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وتهدف سياسة مخاطر الدول للمجموعة أساسا لوضع نظام يتيح تقييم وضبط وتقليص وإن اقتضى الأمر تعليق بشكل احترازي لالتزاماتها على الدول ذات المخاطر الكبيرة وبشكل متناسق على صعيد المجموعة.

وتتضمن سياسة مخاطر الدول علاوة على استراتيجية التكفل بمخاطر الدول مبادئ إحصاء وتدبير ومراقبة هذه المخاطر والهياكل التنظيمية المسؤولة. ويعتبر العنصر المركزي لهذه التدابير التي تتيح الوقاية من المخاطر هي نظام التفويض والحد من الالتزامات. وتم إعداد هذا النظام بشكل يحد بشكل أكبر كلما ارتفعت المخاطر. وهكذا، تمت مقايسة مستوى الالتزام تبعا لمستوى مخاطر الدول، المجسد بالتنقيط الممنوح لكل دولة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية لكل هيئة في المجموعة.

وتشكل تعهدات مجموعة بنك أفريقيا موضوع تتبع دائم من خلال تقارير والتي تقدم رؤية عامة عن تعهدات المجموعة.

وكتكملة لهذه التقارير، يقوم الفريق المسير لمخاطر المجموعة بإعداد شهري لتقرير تحليلي حول التعرضات الأجنبية لبنك أفريقيا. ويتيح هذا التقرير تقييم مستوى التعرضات الأجنبية لمجموعة بنك أفريقيا ويشكل لوحة قيادة لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بكل دولة.

وإلى غاية متم دجنبر 2024، بلغ تعرض مجموعة بنك أفريقيا للمخاطر السيادية 35 مليار درهم والمشكلة أساسا من السندات السيادية في حدود 32.8 مليار ردهم

وفي ما يلي منظومة مخاطر الدول للمجموعة :

حدود التعرض حسب الدول

في إطار منهجية تدبير مخاطر الدول، يجب على البنوك هيكلة حدود الدول مع مراعاة التقييم النوعي والكمي للمخاطر ومستوى رسملة البنك.
لهذا الغرض، تم إعداد معايرة لحدود الدول مع مراعاة المستوى المقدر للمخاطر في كل دولة والمؤشرات الكمية والنوعية والتعرضات الموطدة السابقة.
وتتم إعادة دراسة هذه الحدود و إعادة تعديلها على ضوء التقييم المحين لكل دولة ووقوع أي حادث من طبيعته أن يؤثر عليها بشكل مهم (تعليق، تخفيض أو حذف). ويتم اقتراح هذه الحدود الكبرى من طرف وظيفة المخاطر بالمجموعة وتخضع لمصادقة لجنة مخاطر المجموعة

8. المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

يشكل تقييم وتدبير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية عناصر أساسية في إطار التدبير الشامل للمخاطر المرتبطة بمشاريع يرتقب تمويلها. ولا يعد هذا التهج حاسما فقط لضمان أداء بيئي مستدام وإنما حاسما من أجل إنجاح المشاريع على الأمد البعيد.

وفي هذا السياق، تروم تدابير اليقظة التي وضعها بنك أفريقيا عدة أهداف أساسية . ويتعلق الأمر بتحديد تحديد الآثار /المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والأمنية التي قد تنشأ ، سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو صحية أو أمنية. ويعتبر هذا التحديد المبكر أساسيا لاستباق المشاكل المفترضة و اتخاذ التدابير الملائمة.

كما يتضمن هذا النهج تقييما صارما لمطابقة المشروع بالمقارنة مع الأنظمة والقوانين الوطنية الجاري بها العمل ومعايير الأداء المعدة من طرف مؤسسة التمويل الدولية. ويراعي التدابير العامة والقطاعية للبنك الدولي ومبادئ الاستواء وأجود الممارسات في مجال البيئة والمسؤولية الاجتماعية. ويتيح هذا التقييم التأكد من احترام المشروع للمعايير الأعلى في مجال الاستدامة.

وأخيرا، يختتم نهج واجب اليقظة بتقديم مخطط عمل مفصل يتم إحداثه لتخفيف المخاطر المحددة وتصحيح حالات عدم المطابقة التي يمكن رصدها عند التقييم. ويعتبر هذا المخطط أساسيا لضمان بأن المشاريع لا تحد من الأهداف البيئية والاجتماعية.
ومن الضروري التأكيد على أن بنك أفريقيا لم يسجل في سنة 2024 أية مخاطر مالية تتعلق بالقضايا البيئية مما يجسد التزامه تجاه تمويل مسؤول ومستدام.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 يونيو 2025 تحت المرجع **VI/EM/018/2025**.
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية